الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

2025

# التقرير السنوي

1446 - 1447هـ

بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الهيئة السعودية للمحامين

SAUDI BAR ASSOCIATION

# جـــدول المحتويـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــات


**كلمة معالي وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين** 09

**القســـــــم التمهيـــــدي** 10

التعريـــــفـــــــــــــات 12

الملخـــــــص التنفيـــــــذي 18

مجلـــــــس إدارة الهيـــــــئة 23

**القســـــــم التفصـــــيلي** 24

عن الهيئـة السعوديـة للمحامـــين 26

مؤشـــــرات الأداء الرئيسية للهيـئة 28

أبرز الأعمال والإنجازات لعام 2025م 29

تفصيـــــل الهيكـــــــل التنظيـــمي 30

إحصائيـــات خدمـــات الهيـــــئة 33

الخدمـــــــــات الإلكترونـــــية 34

**المشروعات التطويرية للهيئة** 40

**التدريـب والتأهيـــل** 45

تدريـــب وتأهـــيل موظـــــفي الهيـــئة 45

التـــــــــــدريب الأكاديـــــــــمي 46

برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين 48

المنشـــــــــــورات التوعـــــــوية 50

**الفعاليـــــــــات** 51

الزيـــــــــــارات الرســـــــــمية 51

المشاركـــــــــــات الخارجـــــــية 52

لجـــــــــــــان المحـــــــــامين 53

ماراثـــــــون التطـــــــوع القانـــــوني 54

الجائـــزة الوطنـــية للعـــمل التطـوعي 55

**الشـــــــــــراكات** 56

**الخدمات المشتركة** 57

**الفصـــــل المـــالي** 58

خـــــادم
الحـرمـــين
الشـريفـين

الملك سلـمـان
بـن عـبدالعـزيـز
آل سـعـــــود

حفظه الله

سمـــو ولـي
العهد، رئيس
مجلس الوزراء

الأمـــير محـــمـد
بـن سـلـمـان بـن
عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

## معالي الدكتور
## وليد بن محمد الصمعاني
وزير العدل رئيس مجلس
إدارة الهيئة السعودية للمحامين





**الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمَّدٍ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:**

فـأَوَدُّ باسـمي ونيابـةً عـن أصحـاب الفضيلـة والسـعادة أعضـاء مجلـس إدارة الهيئـة السـعودية للمحـامين؛ أن أَتَوَجَّـه إلى مقـام خـادم الحـرمَينِ الشريـفَينِ وسُـمُوّ وليِّ عهده الأمين حفظهمـا الله بخالص الشـكر والتقدير؛ على مـا يُقدِّمانه مِن دعمٍ سـخي لتطوير البيئة التشريعيـة؛ بما يحفظ الحقوق ويُرسّـخ العدالة والشفافية، ويرفع مِن مسـتوى النزاهة وكفاءة الأجهـزة العدلية.

لقـد شـهد العـام المـالي (2025م) تطورات على مسـتوى قطـاع المحامـاة والاستشـارات القانونيـة، وتعاونًـا بين الهيئـة والجهـات ذات العلاقـة للوصـول إلى تحقيق رؤيتها ورسـالتها وفقًـا للخطـة الإستراتيجيـة الخمسيـة (2022 - 2026)، ومِـن أبـرز هـذه التطـورات تعديـل تنظيـم الهيئـة السـعودية للمحامين، بما يجسّـد اسـتمرار مسيرة التطوير التشريعي والقانـوني في المملكة، ويسـهم في ترسـيخ بيئة تنظيمية عادلة ومحفِّـزة؛ تدعم الحقوق، وتعزِّز الثقـة، وتواكـب متطلبـات النمـو والاسـتثمار، وتخدم المسـتفيدين من الأفراد والمؤسسات بجـودة عاليـة، كمـا ينعكـس هـذا التعديـل على رفـع مسـتوى الاحتراف القانـوني، وتعزيـز الجوانـب التنظيميـة للممارسـة القانونية، مِن خلال دعـم التأهيل المهني للمحـامين، وتعزيز الالتزام بالمعاييـر المهنيـة والأخلاقيـة.

كذلـك عملـت الهيئـة بالتعـاون مـع الـوزارة على إنشـاء منصـة لتوثيـق عقـود المحامـاة؛ لتنظيـم العلاقـة التعاقديـة بين المنشـآت القانونيـة والعـملاء ضمـن إطـار قانـوني يتسـم بالشـفافية والموثوقيـة، بمـا يعـزز مبـادئ العدالـة الوقائيـة ويرفـع كفـاءة الممارسـة المهنيـة، ويحـد مـن النزاعـات المرتبطـة بالأتعـاب ونطـاق الخدمـات، ويحمـي حقـوق أطـراف العلاقـة التعاقديـة، ويدعـم الاسـتدامة المهنيـة والماليـة للمنشـآت القانونيـة.

كما سَعَت الهيئة إلى مواكبة التطورات الرقمية وتحسين بيئة الخدمات القانونية؛ من خلال تطوير وتحديث البنية التحتية الرقمية للهيئة، خاصة فيما يتعلق بخدمات العضوية، وخدمات إصدار سجلات المنشآت القانونية، وتحسين نماذج تقديم طلبات الشكاوى والبلاغات لسهولة متابعة طلبات العملاء.

كلُّ هذا وغيره مما شهده العام المالي (2025) مِن تطوراتٍ، إنما كان بهدف تطوير مهنة المحاماة، والارتقاء بمعاييرها المهنية، التي تعزز الحماية النظامية للمحامي ولعملائه، وضبط مسؤوليته تجاه عملائه وزملائه والجهات العدلية والمجتمع، إضافةً إلى تعزيزها لمبادئ الشفافية والمسؤولية في ممارسات المحامي المهنية، والارتقاء بالأداء المهني القانوني وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية، ليكون قطاعًا رائدًا يسهم في التنمية، سائرًا على خطى رؤية الهيئة لمواكبة رؤية المملكة (2030م).

**والله ولي التوفيق**

الهَيْئَةُ السُّعُودِيَّةُ لِلمُحَامِينَ
SAUDI BAR ASSOCIATION

# القسم التمهيدي

# التعريفـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــات

| | |
|---|---|
| **لجـــــــان المحـــــــامين** | لجـان مُوَزَّعـة على المناطـق الإداريـة بالمملكـة تُـعنى بالتواصـل المـهني والاجتماعـي؛ بحيـث تمثـل منتـسبي مهنـة المحامـاة، والمعنـيين بأهدافهـا؛ وذلـك مـن أجـل مسـاندة الهيئـة في إيصـال رسـالتها للمجتمـع وتحقيـق أهدافهـا. |
| **العضـــــــوية الأســـــاسية** | يتمتـع بهـا المحامـون المرخـص لهـم بمزاولـة مهنـة المحامـاة في المملكـة الذيـن سـددوا رسـوم العضويـة السـنوية المقـررة. |
| **عضـــــــوية الانتســـــاب** | يتمتـع بهـا كل مَـن تتوافـر فيـه شروط مزاولـة مهنـة المحامـاة في المملكـة، وذلـك بعـد التقـدم بطلـب هـذه العضويـة إلى مجلـس إدارة الهيئـة وقبـول المجلـس لـه، وسـداد رسـوم العضويـة السـنوية المقـررة. |
| **العضـــــــوية الفخريـــــــة** | يتمتـع بهـا مـن يقـرر مجلـس إدارة الهيئـة منحهـا لهـم ممـن يقدمـون إسـهامات مـميزة تخـدم أهـداف الهيئـة. |
| **أكاديمية هيـــئة المحـــــامين** | الـذراع التعليميـة للهيئـة السـعودية للمحـامين، التي تضطلـع بالصلاحيـات الـواردة بموجـب تنظيمهـا المعتمـد بقـرار مجلـس الـوزراء رقـم: (317) وتاريـخ: (27/ 04/ 2015م)، الـذي منـح الهيئـة صلاحيـة وضـع البرامـج التأهيليـة والتدريبيـة في مجـال المهنـة وتقويمهـا، وتنظيـم الـدورات وإقامـة المؤتمـرات والنـدوات واللقـاءات والملتقيـات والمعـارض ذات العلاقـة بمهنـة المحامـاة، والمشـاركة فيهـا وفقًـا للإجـراءات المقـررة في هـذا الشـأن، وتشـارك الأكاديميـة أعمالهـا وعـددًا مِـن برامجهـا مـع جهـات مختصـة بالتدريـب والتأهيـل محليًّـا ودوليًّـا؛ لتقديـم أفضـل الممارسـات والـخبرات وتقديـم مسـتوى احترافي بجـودة عاليـة. |





| | |
|---|---|
| **ماراثـون التطـوع القـــــــانوني** | مبـادرة تطوعيـة تهـدف إلى تفعيـل المسـؤولية المجتمعيـة للممـارسين في قطـاع المحامـاة والاستشـارات القانونيـة، يُقـدم مـن خلالهـا عـدد مـن الخدمـات القانونيـة مـن استشـارات ودورات ونـدوات وورش عمـل للمسـتفيدين ورواد الأعمـال والمجتمـع في مختلـف مناطـق المملكـة عبر الوسـائل والرقميـة، بمشـاركة الجهـات الحكوميـة والخاصـة. |
| **الاعتمـاد المهني السعـــــودي للقـــــانونيين (sasl)** | برنامـج تُقدِّمـه الهيئـة السـعودية للمحـامين للممـارسين القانونيـين، والمحـامين، والمقبـلين على ممارسـة مهنـة المحامـاة في المملكـة العربيـة السـعودية، لوضـع إطـار وطني موحَّـد، يضمـن الحـدَّ الأدنى مِـن التأهيـل المعـرفي والمهـاري اللازم لممارسـة مهنـة المحامـاة وتقديـم الاستشـارات القانونيـة في مختلـف القطاعـات. |
| **الاعتمـاد المهني المتخـــــصص** | برنامـج مـهني تُطلقـه الهيئـة السـعودية للمحـامين بالتعـاون مـع إحـدى الجهـات المتخصصـة، يُعنى بوضـع معايير وضوابـط محـدَّدة ينبغـي توافُرهـا في المحـامين والممـارسين القانونـيين لاعتمادهـم في مجـالات قانونيـة متخصِّصـة، بمـا يضمـن امتلاكهـم للحـد اللازم مـن المعرفـة الفنيـة والـخبرة العمليـة في مجـال الاختصـاص، ويهـدف إلى رفـع مسـتوى الالتزام بالأنظمـة ذات العلاقـة وإجراءاتهـا، وتعزيـز جـودة الخدمـات والاستشـارات القانونيـة المتخصِّصـة المقدَّمـة للمسـتفيدين، بمـا يُسـهم في تحسـين كفـاءة الأداء المـهني وتحقيـق مسـتهدفات التطويـر المـؤسسي والمـهني. |

# التعـريفـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــات

| | |
|---|---|
| **الاعتمـــــاد المتخـــصص في الإقـامة المميزة** | برنامج مهني مشترك تُطلقه الهيئة السعودية للمحامين بالتعاون مع مركز الإقامة المميزة، يتعلق بمعايير ينبغي توافرها في المحامين والممارسين القانونين لاعتمادهم ضمن المتخصصين في مجال الإقامة المميزة، وتقديم الخدمات والاستشارات القانونية في مجال الاختصاص؛ لضمان توافُر قَدْرٍ مِن المعرفة والخبرة الفنية المتخصِّصة لدى الممارسين المؤهلين، ويستهدف رَفْع مستوى الالتزام القانوني بالأنظمة ذات العلاقة وإجراءاتها، وتعزيز جودة الخدمات والاستشارات القانونية المتخصصة، على نحوٍ يُسهم في كفاءة تقديم الخدمات للمستفيدين. |
| **البـرامـــــج والـــــدورات التدريـــــبية** | أنشطة تأهيلية تُقدِّمها أكاديمية هيئة المحامين لتطوير الممارسة المهنية، ورفع كفاءة المحامين والممارسين القانونيين. |
| **الخـــــــبرة والمشورة الفنية** | خدمة تُعنى بإصدار التقارير الفنية التي تُوضح تقدير الأتعاب المُستحَقَّة للمحامي، ومصاريف الدعوى، وأجرة المثل، والتعويض والضرر، ومشروعية الفسخ والعزل وغيرها. |
| **الدعم المهني** | منصة إلكترونية تُتيح للمحامين التواصُل مع الهيئة السعودية للمحامين، وعرض مشكلاتهم والتحديات والصعوبات المهنية التي تواجههم أثناء ممارستهم للمهنة وتعامُلهم مع الجهات الأخرى ذات العلاقة؛ وذلك لتقديم الدعم والمُسانَدة المهنية. |



| | |
|---|---|
| **تقديم المعـونة الحقـــــــوقية** | خدمة تتيح للأعضاء الأساسيين التسجيل في قائمة مقدمي المعونة الحقوقية لصالح مَن لا تمكنه حالتُه المادية مِن دَفْع أتعاب المحاماة؛ بحيث يستطيع بموجبها الاستعانة بمحامٍ أمام مختلف الجهات القضائية. |
| **اعتماد الفعاليات والبرامـــــج والمبـــــادرات** | خدمة تتيح للمحامين طلب اعتماد الفعاليات والبرامج والمبادرات مِن قِبَل الهيئة.<br><br>وذلك وفق التعميم الإداري على كافة المحامين رقم: (13/ت/ 8561) وتاريخ: (1442/02/26هـ)؛ بشأن التأكيد على عموم المحامين بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحامين في جميع الفعاليات والبرامج والمبادرات المزمع إقامتها. |
| **البلاغـــات عن منتحلـي مهـنة المحـــــاماة** | خدمة تعنى باستقبال البلاغات ضد مُنتحلّي صفة المحامي ومزاولي المهنة خلافًا لأحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، من خلال نموذج الانتحال الذي يدعم ويؤيد صحة البلاغ، حتى تتمكن الهيئة من اتخاذ الإجراء المناسب. |

# التعريفات

**تقديم شكوى عن مخالفة مهنية**

خدمة تعنى باستقبال الشكاوى التي تُقدَّم ضد المرخصين بمزاولة المهنة بشأن مخالفتهم لأحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية وقواعد السلوك المهني للمحامين؛ للنظر في مدى تحقق جوانب المساءلة التأديبية بحقهم، وإحالتهم للإدارة المختصة بالوزارة عند الاقتضاء.

**سجل المنشأة القانونية**

وثيقة تصدرها الهيئة السعودية للمحامين، وبموجبها يكتسب مكتب المحامي هويةً مؤسسية وصفةً اعتبارية تُمكنه من أداء الأعمال والتعهدات أمام عملائه، والوفاء بالالتزامات النظامية، وممارسة الأعمال أمام مختلف الجهات الحكومية، برقم مرجعي لدى مركز المعلومات الوطني.

**التصديق الإلكتروني**

خدمة تتيح للأعضاء الأساسيين طلب التصديق الإلكتروني على الوثائق بعد توقيعها من المحامي صاحب الشأن.





**تأييد القوى العاملة الوافدة**

خدمة تعنى باستقبال طلبات استقدام القوى العاملة عن طريق بوابة الهيئة وتتبع حالة طلبات تأييد الاستقدام التي تم تقديمها والوصول بسهولة لشريحة واسعة من الكفاءات الوطنية والاستفادة من خدمة البحث والمواءمة الآلية قبل البدء بطلب الاستقدام لتلك الشواغر.

**عقد المحاماة المُوَحَّد**

يُعَدّ عقد أتعاب المحاماة المُوَحَّد أحد المنتجات التنظيمية المطوَّرة بالشراكة بين الهيئة السعودية للمحامين ووزارة العدل عبر منصة نافذ، ويكتسب العقد بموجبه صفة السند التنفيذي، مع إمكانية التعامل معه إلكترونيًّا من خلال محاكم التنفيذ عبر منصة ناجز، ويقتصر نطاق تطبيق عقد أتعاب المحاماة المُوَحَّد في مرحلته الحالية على الاختصاص العمالي، على أن يتم التوسع في المراحل اللاحقة ليشمل مختلف الاختصاصات القانونية. كما يغطي العقد حاليًّا خدمات الترافع أمام الجهات القضائية، وتقديم الاستشارات القانونية، إلى جانب سائر الخدمات القانونية الأخرى. ويسهم عقد أتعاب المحاماة المُوَحَّد في تنظيم العلاقة التعاقدية بين المنشآت القانونية والعملاء ضمن إطار قانوني يتسم بالشفافية والموثوقية، بما يعزِّز مبادئ العدالة الوقائية ويرفع كفاءة الممارسة المهنية، وتعزيز الحوكمة والامتثال، ورفع موثوقية عقود المحاماة وحماية حقوق أطرافها، والحد من النزاعات المتعلقة بالأتعاب ونطاق الخدمات، ودعم الاستدامة المهنية والمالية للمنشآت القانونية.

**ماراثون التطوع القانوني**

مبادرة تطوعية تهدف إلى تفعيل المسؤولية المجتمعية للممارسين في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، يُقدَّم مِن خلالها عدد من الخدمات القانونية من استشارات ودورات وندوات وورش عمل للمستفيدين ورواد الأعمال والمجتمع في مختلف مناطق المملكة عبر الوسائل الحية والرقمية، بمشاركة الجهات الحكومية والخاصة.

# الملخص التنفيذي

## اجتماعات الهيئة:

شهد العام المالي 2025م عددًا من الاجتماعات والقرارات، على المستويات الآتية:

- مجلس الإدارة: 6 اجتماعات
- اللجنة التنفيذية: 5 اجتماعات
- لجنة المراجعة: 5 اجتماعات
- لجنة المكافآت والترشيحات: 1 اجتماع واحد
- الجمعية العمومية: 2 اجتماعان

## القرارات المتخَذة خلال العام المالي 2025م:

- الموافقة على تحديث الهيكل التنظيمي.
- الموافقة على تشكيل لجنة قيد وشطب الخبراء.
- تكليف سعادة الدكتور/ سلامة بن مبارك السبيعي، مشرفًا عامًّا على الأمانة العامة للهيئة السعودية للمحامين.
- الموافقة على تشكيل اللجنة التنفيذية.
- الموافقة على تشكيل لجنة المراجعة.
- الموافقة على تشكيل لجنة المكافآت والترشيحات.

## نتائج الجمعية العمومية:

**البند الأول**
الموافقة على القوائم المالية للهيئة لعام 2024م

| | |
|---|---|
| موافق | %62.50 |
| محايد | %22.37 |
| غير موافق | %15.13 |

**البند الثاني**
الموافقة على تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2024م

| | |
|---|---|
| موافق | %63.16 |
| محايد | %21.71 |
| غير موافق | %15.13 |

**البند الثالث**
الموافقة على التقرير السنوي لعام 2024م

| | |
|---|---|
| موافق | %67.76 |
| محايد | %19.08 |
| غير موافق | %13.16 |





- فرص التدريب المباشر: 04 فرص
- فرص التدريب التعاوني: 03 فرص
- اتفاقيات التعاون: 34 اتفاقية تعاون
- مذكرات التفاهم: 79 مذكرة تفاهم
- العضويات الأساسية الجديدة: 15772 عضوية
- عضويات الانتساب المهني الجديدة: 709 عضوية
- عضويات الانتساب الأكاديمي الجديدة: 882 عضوية
- سجلات المنشآت القانونية الجديدة: 4795 سجلاً
- طلبات التصاديق: 4736 طلبًا
- طلبات التعويض عن تجديد رسوم الترخيص: 63 طلبًا

**إجمالي المستفيدين من قنوات التواصل الرسمية للهيئة**
52,647 مستفيدًا

| المستفيدون من البريد الإلكتروني | المستفيدون من الواتساب | المستفيدون من المحادثات المباشرة في الموقع الإلكتروني | المستفيدون من المكالمات الهاتفية |
|---|---|---|---|
| 31301 | 10916 | 4492 | 5938 |

مستفيدًا

# الملخص التنفيذي

| طلبات الفحص المهني للمؤهلات العلمية | العمليات المنفذة للأعضاء والمنشآت | نسبة الرضا العام للخدمات المُقدَّمة للأعضاء | زوار موقع الهيئة |
|---|---|---|---|
| 362 طلبًا | 28,023 طلبًا | 78 % | 993,447 زائرًا |

| زوار منصة عضويق | زوار مقر الهيئة | المشاركات الخارجية | اللقاءات المجتمعية |
|---|---|---|---|
| 4,085,488 زائرًا | 3,083 زائرًا | 8 مشاركات | 9 لقاءات |

| البرامج التدريبية | عدد الفعاليات | عدد المحاضرات | عدد المستفيدين |
|---|---|---|---|
| 25 برنامجًا تدريبيًا | 119 فعالية | 132 محاضرة | 20,573 مستفيدًا |



| النماذج الإلكترونية | الخدمات الإلكترونية عبر منصة عضويق | الخدمات الإلكترونية عبر منصة الموقع الرئيسي | الخدمات الإلكترونية عبر منصة مسؤول |
|---|---|---|---|
| 9 نماذج | 42 خدمة إلكترونية | 16 خدمة إلكترونية | 25 خدمة إلكترونية |

المشروعات التطويرية

10 مشروعات

## فعاليات لجان المحامين

| الفعاليات المهنية والمجتمعية | عدد المستفيدين | الساعات التطوعية | عدد المحامين المتطوعين |
|---|---|---|---|
| 90 فعالية | +20,000 مستفيد | +6000 ساعة تطوعية | +300 متطوعًا من المحامين والمحاميات |

## التدريب والتأهيل

### التدريب الداخلي

| عدد البرامج التدريبية | عدد الموظفين المتدربين | عدد الساعات |
|---|---|---|
| 10 برامج | 38 موظفًا | 572 ساعة تدريبية |

### التدريب الخارجي

| عدد البرامج التدريبية | عدد الساعات | عدد المدربين | عدد الحقائب |
|---|---|---|---|
| 24 برنامجًا تدريبيًّا | 1033 ساعة تدريبية | 22 مدربًا | 20 حقيبة تدريبية |

## برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين

| إجمالي الحاصلين على شهادة الاعتماد المهني | إجمالي المسجلين في البرنامج حاليًا | إجمالي المسجلين منذ إطلاق البرنامج |
|---|---|---|
| 4189 متدربًا | 7460 متدربًا | 9213 متدربًا |

| إجمالي الحاصلين على شهادة برنامج الاعتماد المهني | إجمالي المسجلين عام 2025م |
|---|---|
| 4189 متدربًا | 2823 متدربًا |





## مجلس إدارة الهيئة

معالي الدكتور
**وليد بن محمد الصمعاني**
وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين

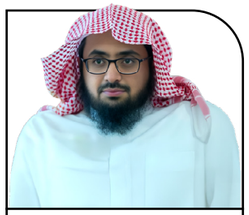

فضيلة الشيخ/
**سلمان بن فوزان الفوزان**
عضوًا - ممثل من وزارة العدل

فضيلة الشيخ/
**صالح بن علي الفوزان**
عضوًا - ممثل ديوان المظالم

سعادة الأستاذ/
**ماهر بن عثمان السعيد**
عضوًا - ممثل وزارة التجارة

سعادة الأستاذ/
**زيد بن سعد القحيز**
عضوًا - ممثل وزارة الداخلية

سعادة الأستاذ الدكتور/
**محمد بن حسن القحطاني**
عضوًا - ممثل هيئة التدريس

سعادة الدكتورة/
**لطيفة بنت عبدالمحسن العبدالقادر**
عضوًا - ممثل هيئة التدريس

سعادة الدكتور/
**لؤي بن محمد العكاس**
عضوًا - محامٍ ممارس

سعادة الأستاذ/
**أنس بن منصور الزامل**
عضوًا - محامٍ ممارس

سعادة الأستاذة/
**إيثار بنت عبدالعزيز الداعج**
عضوًا محامٍ ممارس

سعادة الأستاذ/
**يزيد بن عبدالرحمن الطعيمي**
عضوًا - محامٍ ممارس

سعادة الأستاذ/
**فيصل بن عبدالله المشوح**
عضوًا - محامٍ ممارس

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

# القسم التفصيلي

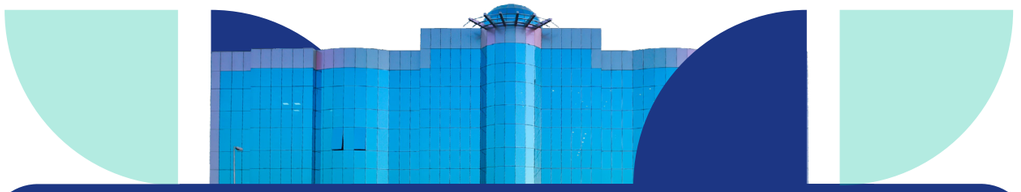

## نبذة عن الهيئة السعودية للمحامين وجهازها الإداري والتنفيذي:

**الهيئة السعودية للمحامين هيئة مهنية تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، تعمل تحت إشراف وزارة العدل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (317)، بتاريخ: (08 / 07 / 1436 هـ)، الموافق: (24 / 04 / 2015 م)، الذي وافق على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين باعتباره النظامَ الأساس لعمَلِها، وذلك بهدف:**

1. رَفْع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم.
2. ضمان حُسن أداء المحامين.
3. زيادة وعي المحامين بواجباتهم المهنية.

### الغرض من التقرير وأهميته:

**يُمثِّل التقرير السنوي للهيئة توثيقًا مُؤسسيًّا لما تحقَّق مِن منجزاتٍ نوعيةٍ أسهمتْ في تطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية في المملكة خلال العام المالي 2025م، والتي تمت بناءً على الجهود المبذولة في تنفيذ خطط الهيئة وبرامجها ومشاريعها المعتمَدة، ضمن إطار متكامل يُسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م.**

## التوجه الاستراتيجي:

### الهُويَّة المُؤسسيَّة للهيئة السعودية للمحامين:

#### الرُّؤية:

- مهنة ممكنة
- ممارس موثوق
- هيئة مرجعية وداعمة

#### الرِّسالة:

تمكين المهنة وحمايتها وتنمية اقتصادياتها؛ لتعزيز مستوى احترافية المحامين والممارسين القانونيين، من خلال الممكنات والضمانات النظامية والفنية.

#### القِيَم المُؤسسيَّة:

- المهنية
- الاستقلالية المسؤولة
- الشراكة والتكامل
- الرعاية والاهتمام
- التنوع والشمول





### أبرز ملامح الخطة الاستراتيجية للهيئة عام 2025م:

#### محاور الاستراتيجية وأهدافها:

**محور مهنة ممكنة**

أهداف المحور:
- تمكين المهنة وتنمية اقتصادياتها.
- تنظيم قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.

**محور ممارس موثوق**

أهداف المحور:
- دعم وتأهيل وتطوير الممارسين مهنيًّا.

**محور مهنة ممكنة**

أهداف المحور:
- تعزيز ممكنات الهيئة ودورها المرجعي.

#### الأهداف الاستراتيجية:

- تمكين المهنة وتعظيم اقتصادياتها
- تنظيم قطاع المحاماة والاستشارات القانونية
- دعم تأهيل وتطوير الممارسين مهنيًّا
- تعزيز ممكنات الهيئة ودورها المرجعي

#### البرامج الاستراتيجية:

- برنامج الاتصال القطاعي والمجتمعي
- برنامج تنمية اقتصاديات المهنة
- برنامج التمكين المهني
- برنامج تطوير الهيئة وتعزيز مواردها وإمكانياتها
- برنامج التطوير المهني
- برنامج تحسين العضوية

## التقويم السنوي لمؤشرات الأداء الرئيسة للهيئة السعودية للمحامين

### مؤشرات الأداء الرئيسة للهيئة للعام المالي: 2025م / 1447هـ.

| اسم مؤشر الأداء | المستهدف العام | حالة المؤشر | القيمة الفعلية | القيمة المستهدفة | فترة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف الأول: تمكين المهنة وتعظيم اقتصادياتها.** | | | | | |
| نسبة نمو دخل المنشآت القانونية | 15% | ● | 17.10% | 15% | ربع سنوي |
| نسبة الزيادة في عدد المنشآت القانونية | 15% | ● | 3.67% | 15% | ربع سنوي |
| **الهدف الثاني: دعم تأهيل وتطوير الممارسين مهنيًا.** | | | | | |
| نسبة رضا الممارسين عن التدريب والتطوير المقدَّم مِن قِبَل الهيئة | 80% | ● | 87% | 80% | نصف سنوي |
| نسبة الأعضاء الحاصلين على الاعتماد المهني من إجمالي الأعضاء | 20% | ● | لم يبدأ القياس | 20% | سنوي |
| **الهدف الثالث: تعزيز ممكنات الهيئة ودورها المرجعي:** | | | | | |
| نسبة الحاصلين على العضوية الأساسية من إجمالي المرخصين | 100% | ● | 72% | 100% | ربع سنوي |
| مؤشر الاستدامة المالية | 90% | ● | لم يبدأ القياس | 90% | سنوي |
| معدل الالتزام بالمعايير الأساسية للتحول الرقمي | 70% | ● | لم يبدأ القياس | 70% | سنوي |
| نسبة رضا المعنيين (شركاء عمل، مستفيدين، موظفين، موردين الهيئة) | 65% | ● | لم يبدأ القياس | 65% | سنوي |
| نسبة مراقبة ومتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية | 95% | ● | 90% | 95% | ربع سنوي |
| **الهدف الرابع: تنظيم قطاع المحاماة والاستشارات القانونية** | | | | | |
| عدد المحامين لكل 100 ألف نسمة | 36 | ● | لم يبدأ القياس | 36 | سنوي |

ألوان مؤشر الحالة:

- ● محقق كليًّا (99% فأكثر)
- ● محقق جزئيًا (85% - 99%)
- ● لم يُحقق (دون 85%)





## أبرز الأعمال والإنجازات خلال العام المالي 2025م

### مؤشرات التوظيف في الأمانة العامة:

تعكس مؤشرات التوظيف في الأمانة العامة خلال العام المالي 2025م حِرْص الهيئة على تحقيق التوازن بين الاستقرار الوظيفي وتعزيز الكفاءات البشرية، وفي هذا الإطار عملت الأمانة العامة على دعم الكفاءات الوطنية الشابة مِن خلال توفير فرص التدريب المباشر والتدريب التعاوني وفق خطة التدريب المقررة لعام 2025م.

| 2025 | 2024 | 2023 | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 85 | 84 | 62 | 43 | 38 | 20 | 16 | 13 | 7 | 3 |

كما عملت الأمانة العامة على تحديث هيكلها التنظيمي، بما يعكس توجُّه الهيئة نحو تطوير أداءها المؤسسي، وتعزيز كفاءة الحوكمة، ورفع مستوى التكامل بين الإدارات، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وتحديث مسارات العمل بما يواكب متطلبات المرحلة وتوسُّع نطاق المهام والخدمات.

وقد جاء هذا التحديث بهدف تمكين الإدارات مِن أداء اختصاصاتها بفاعلية، وتحسين جودة التنفيذ، وتسريع اتخاذ القرار، وتعزيز مرونة العمل المؤسسي، بما يدعم تحقيق مستهدفات الهيئة الاستراتيجية.

### الهيكل التنظيمي:

## تفصيل الهيكل التنظيمي:

### وصف موجز لمهام الإدارات في هيكل الهيئة الحالي:

**1. إدارة المراجعة الداخلية:**
تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية؛ لمساعدة الهيئة في تحقيق أهدافها وحماية أصوله عن طريق فحص وتقييم كافة الأنشطة وفقًا لتقييم المخاطر المؤسسية، والمساعدة في قيادة الهيئة للقيام بمسؤولياتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

**2. إدارة المكتب التنفيذي:**
متابعة سير العمل على مستوى مكتب الأمين العام، وتنظيم الاجتماعات والمحاضر والمراسلات، ومتابعة سير أعمال اللجان ودعمها للقيام بمسؤولياتها؛ لضمان الكفاءة والفعالية.

**3. إدارة الشؤون القانونية:**
تقديم الدراسات والاستشارات القانونية لمختلف الإدارات، والإشراف على إعداد العقود والاتفاقيات والقواعد التنظيمية بما يتوافق مع الأنظمة والتشريعات، وتمثيل الهيئة قانونيًا أمام الجهات المختلفة.

**4. مكتب البيانات:**
إدارة البيانات وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية في الهيئة من خلال تطوير استراتيجية البيانات، والسياسات، والضوابط بما يتواءم مع التشريعات الصادرة من مكتب إدارة البيانات الوطنية والجهات التنظيمية الأخرى، وكذلك تطوير الممارسات اللازمة ودعم تطبيقها، ومتابعة الامتثال لها.

**5. إدارة الاتصال والشراكات المؤسسية:**
بناء السمعة المؤسسية والهوية البصرية من خلال إدارة الظهور الإعلامي والبصري للهيئة، وبناء العلاقات الاستراتيجية مع القطاعات المختلفة لتطوير أعمال مهنة المحاماة ورفع جودة الخدمات المقدمة، ودراسة الفرص وتطوير الحلول التي تسهم في تحقيق أهداف الهيئة.

**6. إدارة الحوكمة والالتزام والمخاطر:**
بناء نظام الحوكمة والالتزام؛ وتطوير إطار عمل إدارة المخاطر وتطوير سياسات الأمن السيبراني، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز عملية صنع القرار والشفافية، وضمان الالتزام باللوائح التنظيمية.





**7. إدارة خدمة المستفيد:**
إدارة جميع التفاعلات مع المستفيدين في مختلف قنوات التواصل، واستقبال استفساراتهم؛ لمراجعتها وتحليلها وتقييمها وتحديد أسبابها ومعالجتها، والرد على جميع الاستفسارات والشكاوى.

**8. إدارة المالية والمشتريات:**
إعداد الموازنة التقديرية ومراقبة عمليات الصرف وتسجيل وتصنيف كافة العمليات المالية والمحاسبية، وإدارة العلاقات مع مزودي الخدمات ودعم تنفيذ المشاريع من خلال طرح المنافسات، وإدارة عملية التعاقد، وتنفيذ عمليات الفوترة وإغلاق العقود.

**9. إدارة الاستراتيجية وتطوير الأعمال:**
إعداد ومراجعة الخطة الاستراتيجية، والمبادرات، والخطط التشغيلية لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ومراجعة الأداء دوريًا، وتطوير وابتكار الخدمات والأعمال التي تساهم في تحقيق أهداف الهيئة.

**10. إدارة التميز المؤسسي:**
رفع كفاءة أعمال الهيئة من خلال تطوير السياسات والإجراءات والأدلة ونماذج العمل وتحديد الأدوات والمنهجيات المطلوبة لتعزيز الجودة في مختلف المجالات والخدمات التي تقدمها الهيئة.

**11. إدارة المشاريع:**
إدارة المشاريع التطويرية والمؤسسية، وضمان تحقيق الآثار المرجوة عبر تطوير آليات متابعة المشاريع على مستوى الهيئة، والتأكد من الخطط الزمنية ومتابعة تنفيذها، والعمل مع مديري المشاريع على تحليل التحديات ومخاطر المشاريع المتوقعة، وإعداد التقارير الدورية.

**12. إدارة الخدمات المشتركة:**
تطوير بيئة عمل محفزة وتحسين بيئة العمل من خلال التخطيط واستقطاب القوى العاملة، وتطوير الموظفين من خلال برامج التدريب، وإدارة الأداء الوظيفي، بالإضافة إلى الإشراف على المرافق التابعة للهيئة، وتنظيم ومتابعة خدمات الأمن والسلامة.

**13. مركز الوثائق والمحفوظات:**
العمل على جمع الوثائق والمحفوظات، وفهرستها، وتصنيفها، وترميزها، وحفظها، وصيانتها، وتنظيم تداولها؛ والإشراف والمتابعة الفنية على عمليات الحفظ، والعمل على حماية الوثائق والمحفوظات.

### 14. إدارة التحول الرقمي:

قيادة التحول الرقمي والعمل على تطوير المنتجات الرقمية واستحداث تقنيات جديدة تلبي احتياجات المستفيدين، مع ضمان تحقيق التوازن بين تقديم حلول مبتكرة وتحسين المنتجات القائمة.

### 15. أكاديمية الهيئة السعودية للمحامين:

الذراع التعليمية للهيئة السعودية للمحامين، والتي تعمل على إعداد وإقامة البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة، وتنظيم الدورات وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة، والمشاركة فيها.

### 16. إدارة لجان المحامين:

التنظيم والإشراف على أعمال لجان المحامين في المناطق الإدارية وحوكمة أعمالها، وتكامل أدوارها بالشراكة مع الأمانة العامة، ورفع كفاءتها التشغيلية بما يضمن تحقيقها للمستهدفات الاستراتيجية، وتمكين اللجان من أداء أدوارها الواردة في لائحتها بفاعلية من خلال الدعم الإداري والفني لمتطلباتها.

### 17. إدارة الرقابة والامتثال:

دعم جودة الأداء المهني، والحد من الممارسات المخالفة، والمساهمة في تطوير البيئة المهنية واستدامتها من خلال الرقابة على أعمال المحاماة.

### 18. إدارة الدراسات والتطوير المهني:

بناء وتطوير المحتوى المعرفي ذو الصلة بمهنة المحاماة، وإعداد الدراسات والبحوث القانونية، وتعزيز الاستفادة من مخرجاتها، وبناء الأطر الداعمة للتطوير المهني المستدام، بما يسهم في رفع كفاءة الممارسين القانونيين وتطوير المهنة.

### 19. إدارة العون الحقوقي والمشورة القنية:

تعنى باستقبال وإدارة طلبات العون الحقوقي المقدمة ممن لا يمكنه دَفْع أتعاب المحاماة؛ وإدارة سجل المحامين من الأعضاء الأساسيين المسجلين في قائمة مقدمي المعونة الحقوقية.

### 20. إدارة شؤون المزاولة:

الإشراف والتنظيم الشامل على مزاولة مهنة المحاماة والأنشطة المرتبطة بها، بما يضمن رفع جودة الممارسة المهنية، وتعزيز الامتثال للتشريعات والمعايير المعتمدة، وتطوير البيئة النظامية والمهنية للخدمات القانونية.





## إحصائيات خدمات الهيئة

### إحصائيات العضويات والطلبات والعمليات:

- العضويات الأساسية الجديدة: 15479 عضوية
- عضويات الانتساب المهني الجديدة: 682 عضوية
- عضويات الانتساب الأكاديمي الجديدة: 875 عضوية
- سجلات المنشآت القانونية الجديدة: 4774 سجلاً
- طلبات التصاديق: 4734 طلبًا
- طلبات الفحص المهني للمؤهلات العلمية: 362 طلبًا
- إجمالي المستفيدين من قنوات التواصل الرسمية للهيئة: 70037 مستفيدًا
- المستفيدون من البريد الإلكتروني: 31301 مستفيدًا
- طلبات التعويض عن تجديد رسوم الترخيص: 63 طلبًا
- المستفيدون من المحادثات المباشرة في الموقع الإلكتروني: 4492 مستفيدًا
- المستفيدون من المكالمات الهاتفية: 23328 مستفيدًا
- المستفيدون من الواتساب: 10916 مستفيدًا
- عدد زوار مقر الهيئة: 3083 زائر
- العمليات المنفذة للأعضاء والمنشآت: 28023 عملية
- نسبة الرضا العام للخدمات المُقَدَّمة للأعضاء: % 78

## إحصائيات قطاع الخدمات القانونية:

عدد المحامين المرخص لهم في عام 2025م
**5,677**

عدد المحامين المجدد لهم في عام 2025م
**1,801**

عدد المحامين المتدربين الجدد لعام 2025م
**4,712**

عدد المحامين المعاد قيدهم في جدول المحامين الممارسين
**73**

عدد تراخيص الترافع عن الشخصية المعنوية الخاصة
**2,285**

عدد المحامون المشطوبون من جدول المحامين الممارسين
**79**

## لجان تقدير الأتعاب:

جلسات الاستماع
**5** جلسات استماع

تقارير الخبرة
**2** تقارير خبرة

## المعونة الحقوقية:

إجمالي طلبات المعونة الحقوقية
**2507** طلبًا

المحامون المنضمون لسجل مقدمي المعونة الحقوقية
**416** محاميًا متطوعًا





## الدعم المهني:

طلبات الدعم المهني
**148** طلبًا

## المستفيدون مِن عقد المحاماة الموَحَّد:

العقود المنشأة
**227** عقدًا

العقود الموثقة
**138** عقدًا موثقًا

## الشكاوى والبلاغات:

طلبات الشكاوى
**1687** طلبًا

طلبات البلاغات
**230** طلبًا

## زوار موقع الهيئة:

**993,447**
زائرًا

## زوار منصة عضويتي:

**4,085,488**
زائرًا

الزيارات الرسمية
1
زيارة

الزيارات الطلابية
2
زيارات

المشاركات الخارجية
8
مشاركة

اللقاءات المجتمعية
9
لقاءات

البرامج التدريبية
25
برنامجًا تدريبيًّا

## الفعاليات:

عـــدد الفعـــاليـات
119

عـــدد المستفيـــدين
20562

عـــدد الذكـــور
9011

عـــدد الإنـــاث
11562





# الخدمات الإلكترونية

## النماذج الإلكترونية:

01
إنشـاء استبيـان رضـا المـوردين.

02
إنشـاء استبيـان تقييـم مستـوى الخـدمة - زيـارة مقـر الهيـئة 2025.

03
إنشـاء نماذج اختبار برنامج تأهيل الممـارس القانوني.

04
إيقـاف نمـوذج التسجيل في سجل الخبراء المقدرين.

05
تحديـث نمـوذج سجـل المحـامين المتبرعيـن للتقديم في خدمة المعونة الحقـوقية.

06
تطـوير نمـوذج تقديـم شكـوى عن مخالفة مهنية، عبر منصـة استقبـال الشكـاوى.

07
تطـوير نموذج التحقق من حـالة الشكـوى عبر منصة استقبـال الشكـاوى.

08
تطـوير نمـوذج استقبـال نواقص شكـوى عبر منصة استقبـال الشكـاوى.

## الخدمات الإلكترونية عبر منصة عضويتي:

01
خـدمة استخـراج رقـم الهـوية الاعتبارية لفـروع المنشـآت القـانونية.

02
تعديـل طريـقة احتسـاب فترة سريـان عضـوية المهنيـة.

03
تعديـل رسـوم سجل المنشأة للشركات المهنية.

04
تعديل خدمة تغيير كيان المنشأة القانونية.

05
إضافة رمز الاستجابة السريعة QR code إلى خدمة طباعة الفواتير الضريبية.

06
إضافة رابط استبيان تقييم خدمات الهيئة المقدمة للأعضاء في رسائل إنشاء الطلبات والقبول.

07
تطوير منصة التكامل، من خلال تعزيز البيانات المستخرجة من سجل المنشأة القانونية.

08
إدراج نموذج اعتماد التوقيع في خدمة التصاديق.

09
تحديث التكامل التقني مع منصة النفاذ الوطني الموحد.

## الخدمات الإلكترونية عبر منصة الموقع الرئيسي:

01
إضافة خدمة الفحص المهني لغير السعوديين في خدمات الأفراد.

02
إضافة خدمة التوظيف إلى خدمات الأفراد.

03
تحديث سياسة الخصوصية وسرية البيانات.

04
إضافة صفحة لخدمة عقد المحاماة الموحد.

05
إنشاء بوابة الموردين المعتمدين للهيئة.

06
تحديث بيانات الصفحة التعريفية لخدمة التحقق من المنشأة القانونية.





## الخدمات الإلكترونية عبر منصة مسؤول:

01
إنشاء خدمة لإضافة عملاء فواتير الخدمات وإدارتهم ضمن نظام الفوترة.

02
تطوير نظام الفوترة ليشمل إصدار فواتير الخدمات للعملاء المسجلين في النظام، مع تمكين اعتمادها من قبل الإدارة المختصة.

03
التكامل التقني مع نظام Odoo لتمكين الإرسال التلقائي لفواتير الخدمات.

04
الربط مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (زاتكا) - المرحلة الثانية.

05
تحديث البنية الفنية والتقنية لنظام الفوترة في الهيئة السعودية للمحامين لتتوافق مع المواصفات والمعايير التقنية المعتمدة من زاتكا.

06
إنشاء طبقة تكامل آمنة مع واجهات زاتكا الرسمية للربط التقني عبر واجهات برمجة التطبيقات (APIS)، وتشمل إرسال الفواتير إلكترونيًا بالصيغة المطلوبة، واستقبال الردود، والتعامل مع رمز الاستجابة إلكترونيًا.

07
تفعيل خاصية تشفير الفواتير باستخدام شهادة التشفير الرقمي المعتمدة من زاتكا وتضمين توقيع مشفر لكل فاتورة.

08
إدارة بيانات العملاء عبر منصة المسؤول من خلال نموذج موحد لإضافة العملاء وتمكين إسناد الفواتير لعملاء مسجلين مسبقًا .

09
تطوير آلية لإحصاء عمليات التحقق من النفاذ الوطني.

## المشروعات التطويرية للهيئة

شَهِد العام المالي 2025م تنفيذَ عددٍ مِن المشروعات التطويرية للهيئة، التي تستند إلى عددٍ مِن الركائز؛ منها: تنظيم وتطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ورفع جودة التأهيل المهني وتعزيز الحماية المهنية، ودعم المنشآت القانونية ونموها واستقرارها، إلى جانب الارتقاء بجودة الأداء والتميُّز المؤسسي، وتنظيم العلاقة المهنية مع العملاء، وقد جاءت هذه المشروعات لمعالجة تحديات جوهرية تمس القطاع بصورة مباشرة، وتسهم في دعم استقرار المنشآت القانونية، ورفع مستوى الموثوقية في تقديم الخدمات القانونية، وضبط الممارسة المهنية، وتطوير الأطر والمعايير المنظمة للعلاقة بين المحامي والعميل. ومِن أبرز هذه المشروعات:

### 01 مشروع ضبط إجراءات عمل المنصات الإلكترونية لتقديم الخدمات القانونية:

يُعنى المشروع باستكمال إجراءات اعتماد الضوابط والآليات التي تحكم عمل المنصات الإلكترونية التي تقدم خدمات قانونية؛ بحيث تحدد طبيعة الخدمات المقدمة، والأشخاص المسؤولين عن تقديمها، والإجراءات النظامية في حالة المخالفة، وإدراجها ضمن مشروع تعديل اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة. وتأتي أهمية هذا المشروع في كونه يُسهم في قَصْر تقديم الخدمات القانونية على المحامين المرخصين، وتعزيز موثوقية المنصات القانونية، والحد مِن الممارسات غير النظامية بما ينعكس على حماية المستفيدين، ورفع جودة الخدمات القانونية الإلكترونية، ودعم استقرار وتنظيم السوق القانوني.





### 02 مشروع ضوابط شركات المحاماة المهنية:

يتعلق المشروع بإعداد ضوابط تنظيمية لشركات المحاماة المهنية المختلطة، وإدراجها ضمن مشروع تعديل اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة؛ وذلك في ضوء ما رصدته الهيئة مِن إشكالية تواجه شركات المحاماة، وقد تمثلتْ أبرز تلك المشكلات في شراكة المحامين في شركات تمارس أكثر مِن مهنة، أو وجود شركاء غير مُرخَّص لهم في شركات المحاماة المهنية بحصص منخفضة جدًّا لا تتجاوز نسبة (1٪) من رأس مال الشركة، وقد تبين أن هذه الممارسات تؤثر على اقتصاديات المهنة وموثوقيتها، وتُلحق بها ضررًا مباشرًا؛ مما استدعى إعداد ضوابط تنظِّم عمل الشركات المهنية. ومن أهم تلك الضوابط: ضبط شراكة المحامين في الشركات متعددة الأنشطة، وضبط شراكة غير المرخص لهم في الشركات التي تزاول مهنة المحاماة، وضبط شراكة مَن أُنهي أو شُطب ترخيصه لأسباب تأديبية، وتحديد مسؤولية الشركاء المرخص لهم.

ومن الآثار المهمة لهذا المشروع على قطاع المحاماة والاستشارات القانونية تنظيم هيكلة شركات المحاماة المهنية، وحماية اقتصاديات المهنة، ورفع مستوى موثوقية الشركات القانونية، وضبط الممارسة المهنية داخلها، بما يعزز استقرار قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ويحافظ على مكانته المهنية والتنظيمية.

### 03 مشروع المعايير المهنية لمزاولة مهنة المحاماة:

يُعنى المشروع بوضع معايير مهنية لمزاولة مهنة المحاماة، تُنظِّم إجراءات العمل داخل المنشآت القانونية، وتضبط علاقتها مع عملائها وكافة الجهات ذات الصلة، بما يرسّخ إطارًا مهنيًّا واضحًا للممارسة. وتسهم هذه المعايير في قياس مستوى الالتزام بمتطلبات الكفاءة القانونية المتخصصة، ورفع جودة أداء الممارسين في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وهو ما ينعكس على الحد مِن الشكاوى المقدَّمة ضد المحامين، وتعزيز الثقة في الخدمات القانونية. كما تدعم هذه المعايير نشر الوعي والثقافة المهنية بين الممارسين، والاستفادة منها في تطوير البرامج التدريبية ذات العلاقة، بما يعزِّز مكانة المحامي ودوره في أداء رسالته المهنية، ويحمي سمعة المهنة ومكانتها، ويسهم في بناء منظومة فاعلة لضبط الممارسة المهنية واستقرار قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.

## 04 مشروع تطوير وتحكيم حقائب برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين:

شَهِد برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين تطورات كبيرة على مستوى الحقائب التدريبية القانونية؛ إذ عَمِل المشروع على إعداد خطوات وإجراءات لمراجعة الحقائب التدريبية القانونية مِن قِبَل لجنة مُشكَّلة مِن الخبراء والمتخصصين القانونيين؛ وذلك لضمان مواءمتها مع التشريعات الحديثة في المملكة، وذلك في ظل ما تشهده الأنظمة مِن تعديلات وتحديثات متتابعة تستلزم مواكبة المحتوى التدريبي القانونية لها. وقد أسفر مشروع تطوير الحقائب التدريبية القانونية عن إدخال إضافاتٍ نوعية على عددٍ من الحقائب التدريبية القانونية، إلى جانب دمج بعض الحقائب التدريبية القانونية المتقاربة الموضوع، وحذف حقائب تدريبية القانونية أخرى، بما يعكس إجراء تغيير جذري على هيكلة البرنامج ومحتواه. وتتمثل أهمية هذا المشروع في رفع جودة المحتوى التدريبي القانونية لبرنامج الاعتماد المهني، وتعزيز توافقه مع الأنظمة والتشريعات في المملكة، وتحسين مخرجات التدريب، بما ينعكس على جودة التدريب القانوني وتمكين المحامين المتدربين.

## 05 مشروع التأمين على الأخطار المهنية للمحامين:

يُعنى المشروع بحماية المنشآت القانونية من الأخطار المهنية؛ مِن خلال توفير تغطية تأمينية مناسبة عن الأخطاء المهنية التي قد تقع من المكاتب والشركات القانونية المحلية والأجنبية أثناء ممارسة أعمال المحاماة، وما قد يترتب عليها مِن أضرار للغير أو مطالبات مالية، على أن يُقدَّم التأمين المهني مِن خلال شركات التأمين المختصة، وعلى شكل فئات متنوعة وبأسعار مناسبة للجميع.

وتأتي أهمية هذا المشروع في كونه يُسهم في تعزيز الحماية المهنية للمحامين والمنشآت القانونية، والحد من الآثار المالية المترتبة على الأخطاء المهنية، بما يدعم استقرار الممارسة المهنية، واستقرار المنشآت القانونية ماليًّا، ويعزز الثقة في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.





## 06 مشروع تمويل المنشآت القانونية:

يُعنى المشروع بتوفير خدمات تمويل للمنشآت القانونية، من خلال تحديد واستهداف الجهات التي تُقدِّم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ مثل: بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبنك التنمية الاجتماعية، والبنوك التجارية، وذلك بهدف دعم المنشآت القانونية الناشئة، والمنشآت التي تحتاج إلى التوسع في أعمالها، وتكمُن أهمية هذا المشروع في كونه يُسهم في دعم استقرار ونمو المنشآت القانونية، وتمكينها من التوسع في أعمالها، وتوفير خدمات قانونية نوعية ومتجددة للأعضاء، بما يعزز مِن جاذبية قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ويدعم قدرته على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

## 07 إعداد دراسة لإنشاء منصة مهنية شاملة للمنشأة القانونية:

يتناول المشروع دراسة إمكانية إنشاء منصة مهنية موحَّدة للمنشآت القانونية؛ تتضمن الأعمال والخدمات كافة المرتبطة بممارسة مهنة المحاماة، وتعمل على ربط المنشآت القانونية بالجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بأعمال المهنة.

وتكمن أهمية هذا المشروع في كونه يُسهم في توحيد القنوات المهنية للمنشآت القانونية، وتيسير إجراءات العمل المرتبطة بالمحاماة، وتعزيز التكامل بين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية والقطاعات ذات الصلة، بما يدعم تطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية وتحسين بيئة ممارسته.

## 08 جائزة المنشآت القانونية المتميزة:

يُعد مشروع جائزة المنشآت القانونية المتميزة من المبادرات الأساسية للهيئة التي تُعنى بالمنشآت القانونية والارتقاء بتميُّزها المهني، من خلال إعداد وثيقة ضوابط ومعايير للجائزة تُمكِّن من تقييم أداء المنشآت القانونية بصورة منهجية. ويجسِّد المشروع توجه الهيئة نحو إبراز النماذج المتميزة في العمل القانوني، وتعزيز مكانة المهنة وقيمها ومساهمتها المجتمعية، إلى جانب رفع مستوى الوعي المهني لدى المنشآت القانونية، وتحفيزها على تطوير عملياتها وإجراءاتها بما يلبّي تطلعات العاملين والمستفيدين، ويسهم في دعم استدامة أعمالها.

## 09 منصة توثيق عقود المحاماة (عقد الأتعاب الموحد):

تُعد منصة توثيق عقود المحاماة أحد المنتجات التنظيمية المطوَّرة بالشراكة بين الهيئة السعودية للمحامين ووزارة العدل عبر منصة نافذ؛ حيث يكتسب عقد أتعاب المحاماة الموحد صفة السند التنفيذي، مع إمكانية التعامل عليه إلكترونيًّا من خلال محاكم التنفيذ عبر منصة ناجز، ويقتصر تطبيق العقد في مرحلته الحالية على الاختصاص العمالي، على أن يتم التوسع لاحقًا ليشمل مختلف الاختصاصات القانونية، كما يغطي نطاقه حاليًّا تقديم خدمات الترافع أمام الجهات القضائية، وتقديم الاستشارات القانونية، وسائر الخدمات القانونية الأخرى.

وتكمن أهمية هذا المشروع في كونه يُسهم في تنظيم العلاقة التعاقدية بين المنشآت القانونية والعملاء ضمن إطار قانوني يتسم بالشفافية والموثوقية، بما يعزز مبادئ العدالة الوقائية، ويرفع كفاءة الممارسة المهنية، ويحُدُّ مِن النزاعات المرتبطة بالأتعاب ونطاق الخدمات، ويحمي حقوق أطراف العلاقة التعاقدية، ويدعم الاستدامة المهنية والمالية للمنشآت القانونية.

## 10 تعديل تنظيم الهيئة:

صدَر قرار مجلس الوزراء رقم (143)، بتاريخ: 18/02/1447هـ، القاضي بتعديل تنظيم الهيئة السعودية للمحامين، وقد تضمنت التعديلات تغييرات جوهرية في هيكلة وإجراءات عمل الهيئة، **ويمكن تلخيصها في الآتي:**

**1-** حذف المادة السابعة من التنظيم التي كانت تُنظِّم لجنة الانتخابات.

**2-** تعديل اختصاصات الجمعية العمومية للهيئة، وذلك بنقل اختصاص "إقرار الميزانية السنوية للهيئة" من الجمعية العمومية إلى مجلس الإدارة.

**3-** تعديل اختصاصات مجلس الإدارة، وذلك بنقل اختصاص "إعداد مشروع الميزانية السنوية للهيئة"، من المجلس إلى الأمين العام.

**4-** إضافة ممثل مِن وزارة الاستثمار عضوًا في مجلس الإدارة.

**5-** تعديل آلية اختيار أعضاء المجلس مِن الأعضاء الأساسيين، من الانتخاب إلى التعيين بقرارٍ مِن وزير العدل، وتعديل ما يتعلق بها من مواد التنظيم الأخرى.





# التدريب والتأهيل

## تدريب وتأهيل موظفي الأمانة العامة

في إطار تنمية الكفاءات البشرية في الأمانة العامة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي؛ فقد حرَصت الأمانة على تنمية المهارات المهنية لموظفيها، ورفع مستوى جاهزيتهم الوظيفية؛ بما يُعزز كفاءة الأداء، ويخدم مستهدفات التطوير المؤسسي، وذلك بإلحاقهم ببرامج تدريبية وتأهيلية متخصصة، تُراعي اختصاص كلِّ موظفٍ ومتطلبات أعماله التنفيذية.

وفي هذا الإطار بلغ عدد الموظفين المرشحين للبرامج التدريبية (38) موظفًا وموظفة، موزعين على (10) برامج تدريبية، بإجمالي (572) ساعة تدريبية، في إطار منهجي يستهدف الاستثمار في رأس المال البشري ودعم استدامة التطوير المؤسسي.

وقد توزعتْ هذه البرامج على مسارين رئيسين:

**المسار الأول: مسار البرامج التدريبية الداخلية:** وقد نفذت الأمانة العامة هذا المسار من خلال برامج الأكاديمية، وهي تلك البرامج التي تُركِّز على تطوير الجوانب القانونية والمهنية، وشمل هذا المسار برامج قانونية؛ مثل: تأهيل أمناء المجالس، والتأهيل في السوق المالية، والصياغة القانونية، والحوكمة، إلى جانب برامج متخصصة في الأنظمة السعودية، مِن أبرزها نظام العمل، ونظام الإثبات، ونظام التنفيذ أمام ديوان المظالم.

**المسار الثاني: مسار البرامج التدريبية الخارجية:** وتتعلق برامج هذا المسار بالمجالات الداعمة للأداء المؤسسي غير القانونية، ومن أبرزها: برامج الأمن السيبراني وضوابطه الأساسية، والبرمجيات مفتوحة المصدر، وبرامج الإدارة، بما يسهم في تنمية المهارات التقنية والإدارية للموظفين، وتعزيز جاهزيتهم لمتطلبات العمل الحديثة.

كما حَظِي المتدربون لدى الأمانة العامة بفرص التدريب والتأهيل من خلال فرص التدريب المباشر والتدريب التعاوني، فبلغت فرص التدريب المباشر (4) فرص تدريبية، وبلغت فرص التدريب التعاوني (3) فرص تدريبية.

## التدريب الأكاديمي

خلال العام 2025م عملت أكاديمية هيئة المحامين على تطوير مساراتها التدريبية، وذلك باستهداف مناطق جديدة لانعقاد البرامج التدريبية فيها، ومن هذه المناطق:

- منطقة الرياض
- منطقة مكة المكرمة
- منطقة عسير

كذلك قسمت الأكاديمية برامجها التدريبية إلى مسارين:

- مسار البرامج التدريبية الموجهة للأفراد
- ومسار البرامج التدريبية الموجهة للجهات الحكومية والخاصة

وقد أعدَّت الأكاديمية لتنفيذ هذه البرامج سلسلةً مِن الإجراءات التنفيذية المنظمة، تبدأ

- باعتماد البرنامج التدريبي
- ثم اعتماد المدرب المرشح لتقديم البرنامج التدريبي
- ثم إعداد الحقيبة التدريبية ومراجعتها وتحكيمها وتصميمها
- وصولاً إلى الإعلان عن البرنامج
- وإطلاق الحملة التسويقية الخاصة به





### وقد نفَّذت الأكاديمية خلال العام المالي 2025م

| | | |
|---|---|---|
| **25** برنامجًا تدريبيًّا | استفاد منها **1034** متدرب | بعدد ساعات بلغت **1033** ساعة تدريبية |
| وقد قدَّم تلك البرامج **15** مدربًا | من خلال **20** حقيبة تدريبية مُحَكَّمة | مِن قِبَل **31** مُحَكِّمًا متخصصًا |

**كما تعاقدت الأكاديمية خلال العام المالي 2025م مع جهتي:**

- رئاسة أمن الدولة
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

**لتنفيذ عدد (21) برنامجًا تدريبيًّا.**

## معدل الرضا عن البرامج التدريبية

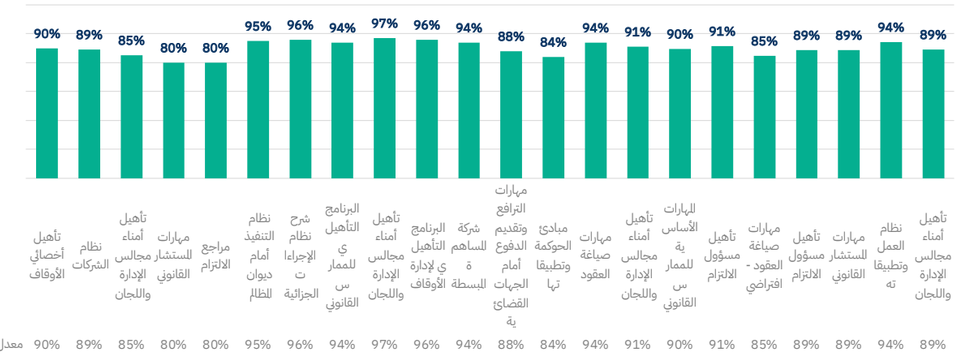

## برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين:

يُمثل برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين نقطة تحوُّل لممارسة مهنة المحاماة؛ إذ يعمل على وضع إطار مُوحَّد للممارسين القانونيين والمحامين والمقبلين على ممارسة مهنة المحاماة، ويضمن الحد الأدنى مِن التأهيل المعرفي والمهاري اللازمين لممارسة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية في مختلف القطاعات.

وتظهر أهمية برنامج الاعتماد المهني في كونه يُسهم في رَفْع كفاءة الكوادر الوطنية، ويعمل على تنظيم سوق العمل القانوني، مِن خلال ضبط دخول الممارسين إلى المهنة، وتنظيم مكاتب المحاماة الأجنبية، فضلًا عن تعزيز فُرَص التوظيف للكوادر حديثة التخرُّج.

ونظرًا للأهمية الكبيرة التي يُمثلها برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ونظرًا للتطورات التشريعية التي تشهدها المملكة؛ فقد عَمِلت الأكاديمية على إعداد خطة تطويرية للبرنامج، تضمنت تحكيم ومراجعة محتويات حقائب برنامج الاعتماد المهني مِن قِبَل لجنة مختصة، ومواءمة اختبار برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين مع تحديثات محتويات حقائب البرنامج.

وقد تُوِّجَتْ تلك الجهود بصدور قرار معالي وزير العدل باعتبار برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين المقدم من الهيئة محققًا للحد الأدنى من التدريب النظري المشار إليه في المادة (28) من اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة

### إحصائيات برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين

| إجمالي الحاصلين على شهادة الاعتماد المهني | إجمالي المسجلين في البرنامج حاليا | إجمالي المسجلين منذ إطلاق البرنامج |
|---|---|---|
| 4189 متدربًا | 7460 متدربًا | 9213 متدربًا |

| إجمالي الحاصلين على شهادة برنامج الاعتماد المهني | إجمالي المسجلين عام 2025م |
|---|---|
| 4189 متدربًا | 2823 متدربًا |

**إحصائيات الجهات المسجلة في برنامج الاعتماد المهني عام 2025**

101 جهة

### إحصائيات برنامج الاعتماد المهني (المتخصص) في الإقامة المميزة

| إجمالي المنضمين للبرنامج | إجمالي الحاصلين على الاعتماد المتخصص | إجمالي المنضمين عام 2025م |
|---|---|---|
| 118 متدربًا | 70 متدربًا | 5 متدربين |

### إجمالي المقابلات الشخصية

1752 مقابلة شخصية

### أبرز ورش العمل المقامة لبرنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين

| | |
|---|---|
| وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد | جامعة الملك سعود |
| هيئة الزكاة والضريبة والجمارك | جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن |
| مركز مشاريع البنية التحتية في منطقة الرياض | لجان الفصل في المنازعات الضريبية والتمويلية |
| المديرية العامة للسجون | الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة |

| | | |
|---|---|---|
| وزارة الثقافة | رئاسة أمن الدولة | وزارة الداخلية |

## المنشورات التوعوية

أعـدت الأكاديميـة خلال العـام المـالي 2025م منشـوراتٍ توعويـةً تتعلـق باللائحـة التنفيذيـة لنظـام المحامـاة، ومـا تعكسـه مِـن توجُّـهٍ نحـو تطويـر الإطـار التنظيمـي لممارسـة مهنـة المحامـاة، وبمـا يتلاءم مع المستجدات النظامية في الأنظمة والتشريعات، وقد هدفتْ هذه التحديثات إلى: تعزيـــز تنافُسيـــة المملكـــة وتحسيـــن بيئـة الأعمـال فيهـا، مِـن خلال تعزيـز تـوفير الخدمـات القانونيـة التي يحتاجها المستثمر وأصحاب الأعمال في مختلف القطاعات، ورفع مستوى الكفاءة المهنية لمزاولي المهنـة، وتفعيـل مسـؤولية المحامـي المهنيـة، ومسـؤوليته الاجتماعيـة، وتعزيـز الالتـــزام بقواعـد السلوك المهني، وتطـــوير الإطار النظامـــي لمهنة المحاماة، وفقًا لأفضـــل الممارســـات العالمية الحديثة فـــي تنظيـــم مهنـــة المحاماة وغيرها من المهن المنظمة، وتطـــوير مهنـــة المحامـاة، ورفـع معاييرهـا المهنيـة، ودعـم الابتـكار القانـوني، بمـا يسـهم في تحقيـق رؤيـة المملكـة والمسـتهدفات الوطنيـة ومواكبـة المهنـة لتحـول القطاعـات الوطنيـة المسـتفيدة، ورفـع كفـاءة المنظومـة العدليـة بزيـادة مسـتوى الاحتـراف القانـوني، وتسـهيل الوصـول للخدمـات القانونيـة، وتمـكين العدالـة الوقائيـة، وتمـكين التطويـر الإجـرائي لأعمـال الترخيـص وتنظيـم المهنـة، وتعزيـز التحـوُّل الرقمـي فيهـا.

## الفعاليـات

### أولاً: الزيارات الرسمية

زيارة واحدة

رئيس محاكم مركز دبي المالي

### ثانيًا: الزيارات الطلابية

زيارتان

كليات الأصالة

جامعة الملك سعود

## ثالثًا: المشاركات الخارجية

مجلس دعم المنشآت
منشآت

المؤتمر الدولي الرابع للمركز السعودي للتحكيم التجاري
المركز السعودي للتحكيم التجاري

المؤتمر العدلي الدولي الثاني
وزارة العدل

ملتقى الحي القانوني
جامعة الأمير سلطان

**8**
مشاركات

منتدى وزارة الخارجية الأول لليوم العالمي للقانون
وزارة الخارجية

اليوم العالمي للقانون
صندوق تنمية الموارد البشرية

اليوم العالمي للقانون
الهيئة العامة للموانئ

اليوم العالمي للقانون
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية





## رابعاً: لجان المحامين

**الفعاليـــــات المهنـــــية والمجتمعية للجان المحامين**
**90**
فعالية

**عـــــــدد المستفيدين**
**+20,000**
مستفيد

**فعاليات لجنة المحامين بمنطقة الرياض:**
**17**
فعالية

**فعاليات لجنة المحامين بمنطقة مكة المكرمة:**
**18**
فعالية

**لجنة المحامين بمنطقة المدينة المنورة:**
**10**
فعاليات

**فعاليات لجنة المحامين بمنطقة الشرقية:**
**27**
فعالية

**فعاليات لجنة المحامين بمنطقة القصيم:**
**11**
فعاليات

**فعاليات لجنة المحامين بمنطقة عسير:**
**07**
فعاليات

## خامساً: ماراثون التطوع القانوني:

| | | | |
|---|---|---|---|
| +640<br>محامٍ في سجل المتطوعين | +375<br>محامٍ متطوع | +1295<br>مستفيد من الاستشارات القانونية | +40<br>مستفيد من الإرشاد المهني |
| +60<br>ورش عمل ومحاضرات قانونية | +60<br>متحدث متطوع | +14,400<br>مستفيد من المحاضرات | +12<br>جهة مشاركة |
| +6080<br>ساعة تطوعية | +14,900<br>ساعة استشارية | +70<br>ساعة توعوية لكل مستفيد | +150<br>فرصة تطوعية |

**+4,000,000**
التكلفة التقديرية للأنشطة التطوعية





## سادساً: الجائزة الوطنية للعمل التطوُّعي:

تُوِّجَتْ جهود الهيئة خلال العام المالي 2025م في مجال العمل التطوعي بحصولها على الجائزة الوطنية للعمل التطوعي؛ وذلك تقديرًا لإسهاماتها ومبادراتها النوعية في مجال التطوع، وذلك خلال حفل التكريم الذي أُقيم برعاية معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

| المسار | الفرع | المبادرة |
|---|---|---|
| مسار جائزة الجهات الحكومية | فرع دعم العمل التطوعي | ماراثون التطوع القانوني<br>المعونة الحقوقية |

## الشراكـــات

حرَصت الهيئة خلال عام 2025م على عقد عددٍ مِن الشراكات مع الجهات ذات العلاقة، في إطار دعم اختصاصاتها، وتعزيز التكامل في المجالات المرتبطة بقطاع المحاماة والاستشارات القانونية. وجاءت هذه الشراكات استجابةً لحاجات مهنية ومجتمعية محددة، تسهم في تطوير البرامج التدريبية، ودعم الممارسة المهنية، وتعزيز الاستفادة من البيانات، وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة، بما ينعكس على رفع كفاءة القطاع وتحسين جودة الخدمات القانونية، ومن أهم الشراكات التي عقدتها الهيئة.

- المديرية العامة للسجون
- جامعة الملك عبدالعزيز
- الغرفة التجارية بالرس
- الجمعية العمومية للإعاقة السمعية
- وزارة التعليم

مع المديرية العامة للسجون.

مع الغرفة التجارية بالرس

مع جامعة الملك عبدالعزيز





## الخدمات المشتركة

| طلبات الشراء | الطلبات الـواردة من المـــوردين المعتمدين لدى الهيئة | الطلبـــــات المطروحة عبر منصة فرصة | تحسينـــات مرافق الهيئة |
|---|---|---|---|
| 833 طلب شراء | 108 طلبات | 34 طلبًا | 30 مرفقًا |

### الهيئة السعودية للمحامين فرع (جدة):

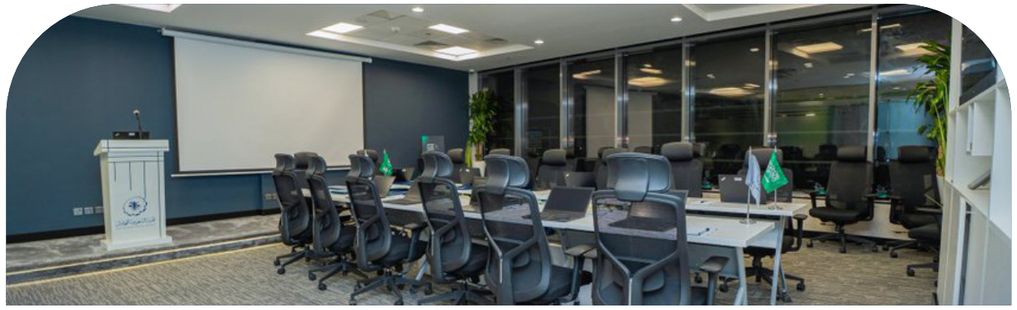

| المعايير | المكتب السابق | المكتب الجديد |
|---|---|---|
| المساحة (م2) | 88.55 م2 | 200 م2 |
| عدد المواقف | 2 مواقف خاصة | 4 مواقف خاصة ووجود مواقف خارجية عامة |
| معلومات عامة | • يحتوي المكتب على منطقة استقبال<br>• ومنطقة عمل خاصة بالموظفين<br>• وقاعة اجتماع | • يحتوي المكتب على منطقة استقبال<br>• ومنطقة عمل خاصة بالموظفين<br>• ومنطقة تخزين<br>• وقاعة اجتماع، وقاعة تدريبية مجهزة بكامل التقنيات والاحتياجات اللازمة تتسع إلى 40 متدربًا<br>• ومنطقة مخصص للاستراحة بالإضافة إلى Mine bar |

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

# الفصل المالي

## موارد الهيئة المالية

تتكون موارد الهيئة المالية وفقًا للمادة 17 من تنظيمها من الآتي:

01 رسوم العضوية والمقابل المالي لما تقدمه من خدمات.

02 الإعانات الحكومية إن وجدت.

03 الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف التي يقبلها مجلس الإدارة.

04 عوائد استثمار أموالها.

05 الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة.





وفيما يلي استعراض لنتائج الأداء المالي للهيئة في العام المالي 2025م مقارنة بالعام المالي 2024م

| السنة المالية | الإيرادات | المصروفات | الفائض / العجز |
|---|---|---|---|
| 2024 | 40,954,057 | 39,763,873 | 1,190,184 |
| 2025 | 49,574,673 | 42,837,141 | 6,737,532 |

جميع القيم المذكورة بالريال السعودي

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

الهيئة السعودية للمحامين

SAUDI BAR ASSOCIATION

@Saudi_SBA